

قرار رقم (٦. ج) لسنة ٢٠٠٩

بتاريخ ١٨ / ١١ / ٢٠٠٩

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق
التأمين الخاص للعاملين بوزارة التعاون الدولي

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع علي القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة
ولاحته التنفيذية وتعديلاتها .

وعلي القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة علي التأمين في مصر
ولاحته التنفيذية وتعديلاتهما .

وعلي القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير
المصرفية .

وعلي قرار رئيس الهيئة رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٠٩ بتفويض السيد نائب رئيس الهيئة في
اعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة .

وعلي قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (٢٣٢) لسنة ١٩٩٧ بتسجيل
صندوق الرعاية الصحية والاجتماعية للعاملين بوزارة التعاون الدولي برقم (٦٣٤) .

وعلي لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها .

وعلي محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للصندوق المنعقدة في
٢٠٠٨/٨/١٩ بالموافقة علي تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي.

وعلي محضري اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة
أو التعديل على أنظمتها الأساسية والمشكلة بقرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم

(٣٢٦) لسنة ٢٠٠٨ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٩ ولجنة البت في طلبات
الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وتعديل أنظمتها الأساسية وتصفياتها

والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (٦٦) لسنة ٢٠٠٩ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٨
بإقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المشار إليه .

وعلي مذكرة الإدارة العامة لترخيص الصناديق بالهيئة المؤرخة ٢٠٠٩/١١/٣
قـرـر



مادة (١) : أولاً : يستبدل بنصوص المادتين (٦ ، ٧) من الباب الثاني (شروط العضوية
والاشتراكات) والمادتين (١٧ ، ٢١) من الباب الرابع (النظام المالي للصندوق)

والمادة (٢٣) من الباب الخامس (السجلات والحسابات السنوية) والمادة (٤٥) من الباب التاسع (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته) والمادة (٤٩) من الباب العاشر (أحكام عامة) النصوص التالية :-

الباب الثاني : (شروط العضوية والاشتراكات)

مادة (٦) : زوال صفة العضوية :

تزول صفة العضوية فى الحالات الآتية :-

(أ) انتهاء الخدمة بسبب :

١- بلوغ سن التقاعد القانونية (سن الستين) .

٢- الوفاة .

٣- العجز المنهى للخدمة (الكلى - الجزئى) .

٤- النقل (الاجبارى - الاختيارى) .

٥- الاستقالة من الخدمة .

٦- الفصل من الخدمة .

٧- المعاش المبكر .

(ب) إنهاء العضوية من الصندوق بسبب :-

١- الاستقالة أو الانسحاب من الصندوق .

٢- الفصل من الصندوق: ويكون بقرار من مجلس إدارة الصندوق بناء على تحقيق

كتابى يثبت فيه ارتكاب العضو ما يخالف أحكام النظام الأساسى .

ويخطر العضو بزوال صفة عضويته بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول

خلال فترة لا تتجاوز شهر من تاريخ زوال صفة العضوية ، ويجوز لمجلس

الإدارة قبول العضو الذى زالت صفة عضويته واعتباره عضواً بذات الصفة إذا

زالت أسباب زوال الصفة بشرط ألا تتجاوز المدة من تاريخ زوال العضوية إلى

تاريخ إعادة العضوية خمس سنوات على أن يقوم برد الميزة التأمينية السابق

صرفها له وسداد جميع الاشتراكات المستحقة عليه مثمرة بمعدل استثمار

سنوى طبقاً للمعدل الوارد بالدراسة الاكتوارية وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ

قبول إعادة عضويته وتكون إعادة العضوية وجوبية إذا كان زوال صفة

العضوية خارج عن إرادة العضو .

مادة (٧)

إذا تأخر العضو عن سداد الاشتراكات لمدة شهرين يقوم الصندوق بإخطاره بكتاب

موصى عليه بعلم الوصول بضرورة السداد وإذا لم يقم بالسداد خلال فترة غايتها



٤٦٠٧٦

شهر من تاريخ إخطاره اعتبر مفصولاً وفي حالة استعداده لسداد الاشتراكات المتأخرة تحصل مضافاً إليها عائد استثمار سنوي من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ الأداء لا يقل عن المعدل الوارد بالدراسة الاكتوارية بشرط ألا تزيد المدة من تاريخ فصله إلى تاريخ إعادته عن خمس سنوات

الباب الرابع : (النظام المالي للصندوق)

مادة (١٧) : توظف أموال الصندوق فى القنوات الاستثمارية على الوجه التالى:-

- ١- ٣٠% على الأقل لشراء أوراق مالية حكومية أو مضمونة .
 - ٢- ١٠% على الأكثر فى سندات قابلة للتداول فى سوق الأوراق المالية وبشرط ألا يزيد قيمة المستثمر فى سندات صادرة عن جهة واحدة على ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للسندات .
 - ٣- ٢٠% على الأكثر فى أسهم قابلة للتداول فى سوق الأوراق المالية أو وثائق صناديق الاستثمار وبشرط ألا يزيد قيمة المستثمر فى أسهم صادرة عن جهة واحدة على ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للأسهم .
 - ٤- ألا يزيد مجموع قيمة الاستثمار فى السندات والأسهم ووثائق صناديق الاستثمار الصادرة عن جهة واحدة على ١٠% من أموال الصندوق .
 - ٥- ١٠% على الأكثر فى تملك عقارات موجودة داخل البلاد وبشرط ألا تزيد قيمة أى عقار على ٣% من جملة أموال الصندوق وبعد موافقة الهيئة .
 - ٦- ودائع نقدية وشهادات ادخار بالعملة المحلية أو الأجنبية مودعة لدى البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى وبشرط ألا تزيد جملة الإيداعات لدى أحد البنوك على ٢٥% من جملة أموال الصندوق .
 - ٧- ١٠% على الأكثر فى استثمارات أخرى تتفق مع الأغراض التى انشئ من أجلها الصندوق وبشرط أن توافق عليها الهيئة .
 - ٨- ٢٥% على الأكثر لمنح قروض للأعضاء بغرض تمويل شراء السلع المعمرة أو أراضى بناء أو شقق سكنية وبما لا يزيد عن ٧٥% من المزايا التأمينية المستحقة للعضو فى حالة الاستقالة ووفقاً لما يلى:-
- أ- الحد الأقصى لإجمالي القروض النقدية الممنوحة للأعضاء مائتان وخمسون ألف جنيه .
- ب- يسدد العضو ما لا يقل عن ٢٥% من القيمة مقدماً فى حالة السلع المعمرة .



٤٦٠٧٦

- ج- يتم إضافة معدل فائدة يقرره مجلس إدارة الصندوق وبما لا يقل عن معدل الفائدة الوارد بالدراسة الاكتوارية .
- د- تقسيط باقي القيمة والفائدة على مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .
- هـ- يقوم مجلس إدارة الصندوق بوضع القواعد المنظمة واللائحة لضمان حقوق الصندوق في حالة توقف أحد الأعضاء عن السداد كما يجوز له تعديل نسب الدفعات المقدمة وعدد سنوات السداد .

مادة (٢١)

الحد الأقصى للمصروفات الإدارية عشرون ألف جنيه سنوياً .

الباب الخامس : (السجلات والحسابات السنوية)

مادة (٢٣) : يحتفظ الصندوق بمقره بالدفاتر والسجلات ويجب أن يمسك السجلات الآتية :-

- ١- سجل العضوية .
- ٢- سجل محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية .
- ٣- سجل الأموال المملوكة للصندوق ويقتد به استثمارات الصندوق بالتفصيلات والتغيرات التي تطرأ عليها.
- ٤- سجل الإيرادات .
- ٥- سجل الاشتراكات .
- ٦- سجل مطالبات الأعضاء والتعويضات والمزايا .
- ٧- سجل المصروفات ويجب أن تدون به البيانات الخاصة بها تفصيلاً .
- ٨- سجل قروض الأعضاء .

يجوز تطوير نظام المحاسبة بالصندوق باستخدام نظم الحاسب الآلى بالنسبة لبعض السجلات .

على أن تعتمد جميع سجلات الصندوق من الهيئة قبل استخدامها

الباب التاسع : (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته)

مادة (٤٥) :-

يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمراقبة المالية قراراً بتصفية الصندوق وشطب تسجيله .



كما يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمراقبة المالية قراراً بتعيين لجنة التصفية من ثلاثة أعضاء على أن يتضمن القرار تحديد نسبة مصروفات التصفية والمدة اللازمة لانتهاء من عملها .
ويجوز تجديد مدة التصفية وتزاد مصروفاتها إذا اقتضى الأمر ذلك لحين انتهاء اللجنة من أعمالها .

الباب العاشر : (أحكام عامة)

مادة (٤٩) :-

يؤدى الصندوق للهيئة رسماً سنوياً لمقابلة تكاليف الإشراف والمراقبة بواقع (واحد فى الألف) من جملة الاشتراكات عن السنة السابقة وفقاً للموارد الواردة بنموذج (٣) صناديق وذلك فى موعد غايته نهاية الشهر الثالث من إنتهاء السنة المالية للصندوق .

ثانياً : إضافة مادة جديدة برقم (٤٢ مكرر) للباب الثامن (التعديل على النظام الأساسى)
نصها كالتالى :-

الباب الثامن : (التعديل على النظام الأساسى)

مادة (٤٢ مكرر) :-

بموجب قرار من رئيس الهيئة يتم تعديل بيانات تسجيل الصندوق بناء على موافقة الجمعية العمومية وبما يتفق مع الدراسة الاكتوارية التى تعد لهذا الغرض وذلك بموجب طلب على نموذج (٢) صناديق .

ثالثاً : إلغاء البند (و) من المادة (٤) من الباب الثانى (شروط العضوية والاشتراكات)

مادة (٢) : يسرى هذا القرار إعتباراً من ٢٠٠٨/٧/١ .

مادة (٣) : على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار .

د . عادل منير
نائب رئيس الهيئة



٤٦٠٧٦